

مقدمة:

شهدت المراجعة الداخلية تطوراً كبيراً خلال الآونة الأخيرة ، كما تنوعت المهام التي تقوم بها داخل المنشأة ، فلم تعد تلك الوظيفة تنحصر مهامها في فحص العمليات المالية والمحاسبية أو حتى مراجعة جميع عمليات المنشأة فحسب ، بل أصبحت إحدى الوسائل الإدارية الهامة التي يعتمد عليها مجلس الإدارة ولجنة المراجعة في الحصول على المعلومات الموثقة عن فعالية نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة، كما أصبحت أحد مكونات عملية الحوكمة ، فهي الوظيفة التي تربط بين مختلف آليات الحوكمة (مجلس الإدارة - لجنة المراجعة - مراقب الحسابات)، كما أصبح لها دور في تحديد وقياس المخاطر المحيطة بالمنشأة، كما زاد الاهتمام بدور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر بعد زيادة حالات الفشل والتعثر لبعض الشركات والبنوك مثل شركة إنرون، وورلد كوم، وبنك الاعتماد والتجارة، وإفلاس بنك ليمان براذرز بعد الأزمة المالية في سنة ٢٠٠٨ وغيرها.

نتيجة لذلك ظهر اتجاه حديث يدعو إلى ضرورة تطوير دور المراجع الداخلي وتبني منهج المراجعة الداخلية على أساس المخاطر، والاهتمام بمخاطر النشاط التي تمثل تهديدات حقيقية تعوق تحقيق أهداف البنوك والشركات وتهدد استمراريتهما . كما نالت المراجعة الداخلية اهتماماً كبيراً بعد صدور قانون Sarbanes-Oxley عام ٢٠٠٤ والذي أشار إلى ضرورة إلزام المراجعة الداخلية بالمنشآت بالتقييم المستمر لنظم الرقابة الداخلية وإصدار تقارير عن فعاليتها بهدف تجنب المخاطر النابعة من إمكانية اختراق هذه النظم ، ويتفق هذا القانون مع الاتجاه الحديث الذي يدعو إلى ضرورة ارتكاز مهنة المراجعة الداخلية على محور المراجعة على أساس إدارة مخاطر نشاط المنشأة ، وبالتالي أصبحت عملية رفع درجة كفاءة وتطوير الأداء المهني للمراجع الداخلي، بل وعملية تقويم ذلك الأداء ، أمراً ضرورياً لكي تظل المراجعة الداخلية قادرة على الوفاء بالواجبات والمسؤوليات المنوطة بها ، ومدى مساهمة ذلك في تحسين درجة التزام البنوك بمقومات إطار حوكمة البنوك والمؤسسات المالية.

طبيعة المشكلة:

تعتبر البنوك أحد المؤسسات المالية التي تدعم الاقتصاد القومي، حيث أنها تعد الشريان الحيوي الذي يحقق النمو والاستقرار والتطور لأي نشاط اقتصادي وذلك من خلال قبول الودائع، وفي نفس الوقت المساهمة في تمويل مشروعات التنمية من خلال منح القروض ، فضلاً عن تقديم الخدمات المصرفية الأخرى.

"وتتعرض البنوك التجارية عند ممارسة أنشطتها للعديد من المخاطر التي تؤثر على كفاءتها في أداء تلك الأنشطة ونتائج أعمالها ومركزها المالي والتنافسي، إذ أنه ليس هناك نشاط بدون مخاطر كما أنه لا يمكن عملياً التخلص نهائياً من المخاطر إلا بتجنب النشاط الذي ينطوي على مخاطر وهو ما يسمى بتجنب المخاطر وهذا لا يمكن أن يحدث دائماً إذ أن البنك قد يتجنب الدخول في نشاط معين لكنه لا يستطيع مطلقاً أن يتجنب الدخول في كافة الأنشطة ، ولكن الواقع العملي يقول أنه لا بد من التعامل مع المخاطر من خلال تعريفها، وتعريف الأحداث

المؤدية لها ومسبباتها وآثار تلك المخاطر، والتعرف على نقاط الضعف والوصول إلى مقاييس معقولة لقياسها ومن ثم إدارتها والعمل على التخفيف من آثارها" (١).

ويرى أحد الباحثين (٢) أنه نظراً للطبيعة الخاصة التي تتميز بها البنوك فقد اهتمت بها العديد من الجهات بوضع ضوابط ومعايير لعملية إدارة المخاطر فيها، ومن هذه الجهات (البنوك المركزية، ولجنة بازل)، وقد انعكس هذا الاهتمام على الهيكل التنظيمي للبنوك من خلال إنشاء قطاع مختص بإدارة المخاطر، وذلك للحد من الأزمات التي يمكن أن تتعرض لها

"وتمثل إدارة المخاطر عملية يتم من خلالها التحديد والقياس والمتابعة والمراقبة للمخاطر التي يواجهها البنك، وتلعب إدارة المخاطر بالبنوك دوراً هاماً في تعريف الأهداف والطرق والوسائل والفلسفة في التعامل مع المخاطر، ولاشك أن نجاح أى بنية أساسية لإدارة المخاطر لدى أى بنك يعتمد اعتماداً كلياً على مدى التزامه بالأنظمة الداخلية والقوانين السارية وبالأطر المحددة والأهداف الموضوعية وكذلك مدى استعداده للتعامل مع المخاطر" (٣).

وتعتبر إدارة المخاطر أحد العناصر الأساسية لتطبيق حوكمة الشركات، وأن نجاح البنك في التعامل مع المخاطر يعتبر تحسناً لممارسة حوكمة الشركات وضماناً للمحافظة على حقوق أصحاب المصالح، كما تعتبر عنصراً هاماً لبقاء ونجاح البنوك في تحقيقها لأهدافها والمحافظة على حصتها في السوق والاستمرار في المنافسة، فإذا كان الدخول في المخاطرة المقصود به الحصول على أرباح أعلى إلا أن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة سليمة قد يؤدي إلى فقد العائد والفشل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك (٤).

"ومع حدوث الكثير من الأزمات المصرفية وظهور الفشل والتعثر للعديد من الشركات والبنوك والناجمة عن ضعف نظم الرقابة وسوء التعامل مع المخاطر وعدم إدارتها وعدم الالتزام بالإفصاح الكافي عنه من قبل الشركات والبنوك، وصدور العديد من التقارير المهنية عن تقييم نظم الرقابة والحوكمة وإدارة المخاطر وذلك خلال العقدين الأخيرين، حدث تطور جديد في وظيفة المراجعة الداخلية حيث أصبحت أحد أهم مكونات أى نظام فعال للحوكمة كما أصبح لها دور في

(١) د. نجوى أحمد السيلى، "تفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر من منظور حوكمة الشركات-

دراسة ميدانية"، المؤتمر السنوى الرابع : "الاتجاهات الحديثة للمحاسبة والمراجعة في ظل التغيرات

الاقتصادية والتكنولوجية"، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠ يونيو ٢٠٠٧، ص ١٣-١٤ .

(٢) د. عبد الوهاب نصر على، "موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة"، الجزء الثانى، "مراجعة حسابات

المؤسسات المالية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لمعايير المراجعة العربية والدولية

والأمريكية"، الدار الجامعية، ٢٠٠٩، ص ٢٢١ .

(٣) "Risk Management", available at: <http://en.wikipedia.Org/wiki/RiskManagment>,

Retrieved at March, 10, 2011.

(٤) أ. عصمت أنور حامد صحصاح، "دراسة تحليلية لدور المراجعين في حوكمة الشركات - بالتطبيق على

البنوك"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧، ص ٥٥ .

فحص وتقييم نظم الرقابة والتعامل مع المخاطر . ويمثل دور المراجعة الداخلية فى التعامل مع المخاطر أحد الوظائف الحديثة لإدارة المراجعة الداخلية وظهر مفهوم جديد يجمع بينهم اسمى بالمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر^(١) .

تعتبر مهمة إضافة القيمة من المهام التى أضافها و أكد عليها التعريف الحديث للمراجعة الداخلية فى عام ١٩٩٩م مبيناً "أنها تأكيد موضوعى مستقل ونشاط استشارى مصمم لإضافة قيمة وتحسين عمليات المنشأة، وهى تساعد فى تحقيق الأهداف من خلال وضع منهج محكم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر وعمليات الرقابة والحوكمة"^(٢).

كما يرى أحد الباحثين ^(٣) "إن التطورات التى مرت بها وظيفة المراجعة الداخلي ة خلال السنوات الأخيرة، قد أثبتت أن الدور التقليدى للمراجع الداخلى، لم يعد كافياً لمنشآت الأعمال التى تتفق مبالغ طائلة على أنشطة المراجعة الداخلية بها، مما يتطلب ضرورة تغيير استراتيجياتها التقليدية، لتتحول إلى مدخل القيمة المضافة، المبني على أساس مساهمة أنشطة المراجعة الداخلية فى تحقيق استراتيجية المنشأة ككل، وتحديد مدى مساهمة تلك الأنشطة فى القيمة المضافة الكلية للمنشأة".

كما أكدت معايير المراجعة الداخلية الحديثة على مهمة إضافة القيمة ضمن معيار الأداء رقم (٢٠٠٠) الخاص بإدارة نشاط المراجعة الداخلية وأشار إلى أنه ينبغى على مدير المراجعة إدارة نشاط المراجعة الداخلية بفعالية للتأكد من أنها تضيف قيمة للمنشأة^(٤).

وترى الباحثة أنه لى ينجح المراجع الداخلى فى تحقيق هدف إضافة القيمة وتحسين عمليات البنوك يجب أن يكون لديه فهم لطبيعة نشاط البنوك التى يعمل بها والمخاطر التى تتعرض لها حتى يتمكن من فحص وتقييم هذه الأنشطة وتقييم فعالية إدارة المخاطر ، كما ترى الباحثة أن المنفعة المتوقعة من تطبيق مدخل القيمة الإقتصادية المضافة لدى ممارسة وظيفة المراجعة الداخلية لا تكتمل إلا من خلال القيام بممارسة محور التقويم الذاتى لإدارة المراجعة

(١) أ. ذكى محمد مبارك، "دور المراجعة الداخلية فى تحسين الأداء بالوحدات الاقتصادية- دراسة تطبيقية على المؤسسة اليمنية للاتصالات"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥، ص ٨٥ .

(٢) The Institute Of Internal Auditors (IIA), "Internal Auditing Definition", 1999, available at: <http://www.Thila.org>, Retrieved at March, 2011.

(٣) د. خالد محمد عبد المنعم لبيب، "القيمة المضافة والتقييم المتوازن لأداء المراجعة الداخلية فى ظل إطار حوكمة الشركات- بالتطبيق على قطاع الأعمال المصرى"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد الثالث والأربعين، مارس ٢٠٠٦، ص ٦٠ .

(٤) أ. حسن إبراهيم صالح، "إطار مقترح لتطبيق مفهوم السيطرة والتحكم لزيادة فعالية المراجعة الداخلية فى قطاع البنوك التجارية فى مصر (دراسة مقارنة)"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة حلوان، ٢٠٠٧، ص ١٤٠ .

الداخلية وبيان مدى التقدم الذى حققته فى مجال إنجاز أهدافها ورسالتها الأساسية فى سياق الاستراتيجية العامة للبنوك التجارية، وذلك بما يضمن ربط معايير تقييم أداء إدارة المراجعة الداخلية برسالة وأهداف تلك الإدارة، والنظر إلى مهام وأهداف إدارة المراجعة الداخلية كمجموعة متكاملة يمكن الاعتماد عليها فى قياس وتقويم عوامل ومتغيرات النجاح طويلة الأجل لتلك الإدارة، الأمر الذى يبين وجود حاجة ملحة لاستخدام نموذج الأداء المتوازن فى تقويم أداء إدارة المراجعة الداخلية بحيث يمكن الاستفادة من هذا النموذج فى تحديد القيمة التى أضافتها إدارة المراجعة الداخلية للبنوك التجارية.

ويمكن أبرز مشكلة البحث من خلال مجموعة من التساؤلات على النحو التالى:

- ١ - ماهى التغيرات التى طرأت على الدور التقليدى للمراجع الداخلى فى ظل التطورات الحديثة؟
 - ٢ - هل البنوك التجارية فى حاجة ماسة إلى تطوير دور المراجع الداخلى فى ظل التطورات الحديثة فى المراجعة الداخلية؟
 - ٣ - هل التطبيق السليم للحوكمة فى البنوك يؤدي إلى إدارة فعالة للمخاطر المصرفية؟
 - ٤ - هل يؤدي تطوير دور المراجع الداخلى فى ضوء المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر إلى تحقيق فعالية إدارة المخاطر المصرفية؟
 - ٥ - ما هى الإجراءات التى يمكن للمراجع الداخلى اتباعها عند تقييم عملية إدارة المخاطر بالبنوك التجارية؟
 - ٦ - ما مدى إمكانية استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة ونموذج الأداء المتوازن فى تطوير إدارة المراجعة الداخلية ورفع درجة كفاءة الأداء المهني للمراجع الداخلى للحد من المخاطر المصرفية بالبنوك التجارية؟
- الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث:**
- سوف تقوم الباحثة بترتيب الدراسات ترتيباً زمنياً دون التنبؤ إلى دراسات عربية وأخرى أجنبية وذلك لتحقيق مفعول التراكمية والعالمية للعلم، مع الأخذ فى الاعتبار مدى اتساق الدراسات السابقة مع موضوع البحث من ناحية، ومن ناحية أخرى مدى إمكانية الاستفادة بالبحث من تلك الدراسات؛ بمعنى مدى اعتماد البحث على نتائج بعض الدراسات السابقة وما تضيفه الباحثة على تلك الدراسات المتعلقة بموضوع البحث. ويمكن تقسيم هذه الدراسات على النحو التالى:

أولاً: دراسات تتعلق بالمراجعة الداخلية وعلاقتها بإدارة المخاطر

ترى الباحثة أن الدراسات التالية لها علاقة بموضوع البحث فى أنها تناولت دور المراجعة الداخلية فى إدارة المخاطر.

١ - دراسة (Paul and Jill, 2002) ^(١)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأساليب الحديثة للمراجعة الداخلية، والتأكيد على أن دور المراجعين الداخليين لا يقتصر على مراجعة أنشطة الرقابة فقط وإنما متابعة المخاطر الجانبية التي تحيط بالمنشأة.

تناولت الدراسة بعض الفروق بين المدخل التقليدي والمدخل المتطور للمراجعة الداخلية والمتمثل في التحول من أداء مهام المراجعة المالية والمحاسبية والالتزام بالإجراءات والسياسات إلى التركيز على جميع العمليات وعلى العميل وتطوير الأهداف وعمليات إدارة المخاطر.

ومن أهم نتائج الدراسة أنه عند اتخاذ قرار التحول من المراجعة الداخلية التقليدية إلى المراجعة الداخلية المتطورة فإنه يجب الإجابة عن الأسئلة الأساسية التالية:

- أ- ما هي أفضل الأنشطة التي يجب دمجها مع الدور التقليدي للمراجعة الداخلية؟
- ب- كيف يمكن للمراجعة الداخلية أن تصبح جزءاً من عملية إدارة المخاطر مع المحافظة على استقلاليتها؟

وترى الباحثة أن هذه الدراسة تناولت الفرق بين المدخل التقليدي والمدخل المتطور للمراجعة الداخلية، وعلى ذلك فإن هذه الدراسة لها علاقة بموضوع البحث في التعرف على المراجعة الداخلية بين الاتجاهين التقليدي والحديث، وبالتالي يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في التعرف على الأساليب الحديثة للمراجعة الداخلية، وذلك لمحاولة توضيح دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالبنوك التجارية، كما يمكن للباحثة أن تضيف على هذه الدراسة تناول مفهوم وأهداف إدارة المخاطر بالبنوك وطرق التعامل معها والعلاقة بين إدارة المخاطر وتطبيق الحوكمة في البنوك، وهو ما سوف تناوله الباحثة في هذا البحث.

٢ - دراسة (Marco & Giuseppe 2003) ^(٢)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية في البنوك ودورها في السيطرة على المخاطر والتأكد من أنه يتم إدارتها بشكل ملائم.

واعتمدت الدراسة على أسلوب الاستقصاء لعدد من البنوك الإيطالية بغرض التعرف على الممارسة الفعلية للمراجعة الداخلية، وذلك من خلال الاستقصاء عن الآتي:

- هيكل وأنشطة المراجعة الداخلية.

- مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر.

ومن أهم نتائج الدراسة ما يلي :

- أ- أن ٢٥% من البنوك ما زالت تنفذ المراجعة الداخلية التقليدية وتتبع مدخل دور المراجعة في تخطيط المراجعة السنوية .

⁽¹⁾ Paul E.L. & Jill D.R., "Beyond Traditional Audit Techniques", **Journal of Accountancy**, July 2002, P. 16.

⁽²⁾ Marco, A. & Giuseppe, D', "Internal Auditing and Risk Assessment in large Italian Companies: an Empirical Survey", **International Journal of Auditing**, Vol, 16, 2003, P. 63.

ب- أن معظم البنوك بنسبة ٦٧% ينفذ المراجعون الداخليون فيها نموذج (COSO)^(*) وCommittee of Sponsoring Organization وكذا تنفيذ مراجعة العمليات.

ج- أن ٨% من البنوك ينفذ المراجعون الداخليون فيها مدخل المراجعة المبنية على المخاطر .

وترى الباحثة أن هذه الدراسة تناولت دور المراجعة الداخلية فى البنوك الإيطالية ودورها فى إدارة المخاطر ، وعلى ذلك فأن هذه الدراسة لها علاقة بموضوع البحث فى التعرف على دور المراجعة الداخلية فى إدارة المخاطر بالبنوك، وبالتالي **يمكن الاستفادة من هذه الدراسة** فى محاولة تطبيق دور المراجعة الداخلية فى إدارة المخاطر فى البنوك التجارية المصرية والتعرف على مدخل المراجعة المبنية على المخاطر ، **كما يمكن للباحثة أن تضيف على هذه الدراسة** تناول أنواع المخاطر المصرفية التى تتعرض لها البنوك التجارية المصرية ومتطلبات لجنة بازل للرقابة على البنوك، والعلاقة بين إدارة المخاطر والحوكمة فى البنوك، وهو لم تتناوله هذه الدراسة.

٣- دراسة (Arena & Azzone, 2005) ^(١)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية الدور الذى تلعبه وظيفة المراجعة الداخلية فى إدارة المخاطر، حيث تنبى الإدارة ولجنة المراجعة إلى المخاطر الهامة التى تؤثر على أهداف وعمليات وموارد الشركة . كما أكدت الدراسة على أن المراجعة الداخلية لها دور استشارى فى تقديم الأساليب الملائمة للتغلب على هذه المخاطر.

ومن أهم نتائج الدراسة أنه ينبغى أن تهتم الشركات بوظيفة المراجعة الداخلية لتساعد الإدارة فى إدارة المخاطر، وترتبط فعالية وظيفة المراجعة الداخلية بمدى كفاية الموارد المخصصة لها والدعم المقدم من الإدارة العليا لإدارة المراجعة الداخلية مع ضمان التدريب المستمر.

وترى الباحثة أن هذه الدراسة تناولت شرحاً للدور الجديد للمراجعة الداخلية وتوضيح علاقة المراجعة الداخلية بلجان المراجعة ودورها فى تقييم المخاطر، وبالتالي **يمكن الاستفادة من هذه الدراسة** فى التعرف على أهمية الدور الذى تلعبه وظيفة المراجعة الداخلية فى إدارة المخاطر ومعرفة علاقة المراجعة الداخلية بلجان المراجعة، إلا أن هذه الدراسة لم تتعرض إلى أنواع المخاطر المصرفية التى تتعرض لها البنوك التجارية وطرق التعامل معها وكيفية الحد منها،

(*) لجنة (COSO) هى لجنة مكونة من أعضاء من الهيئات والمنظمات المهنية المتخصصة فى الأمور المالية والمحاسبية فى أمريكا وهى: معهد المراجعين الداخليين، ومعهد المحاسبين القانونيين الأمريكى، وجمعية المحاسبة الأمريكية، ومعهد المحاسبين الإداريين، ومعهد المحللين الماليين. وقد أصدرت هذه اللجنة فى عام ٢٠٠٤ نموذجاً يرتبط بإدارة المخاطر على مستوى المنشأة بعنوان "إدارة المخاطر فى المنشأة- إطار متكامل".

(¹) Arena, A. & Azzone, G., "Development trends and future prospects of Internal Audit". *Managerial Auditing Journal*: vol. 12, Iss. 415; 2005, P. 200.

كذلك لم تتناول الخطوات التي يمكن للمراجع الداخلي اتباعها عند تقييم عملية إدارة المخاطر لتنفيذ إدارة فعالة للمخاطر بالبنوك التجارية، وهو ما سوف تضيفه الباحثة على هذه الدراسة.

٤ - دراسة (Sarens & De Beelde, 2006) ^(١)

هدفت هذه الدراسة إلى وصف ومقارنة إدراك المراجعين الداخليين لدورهم الحالي في إدارة المخاطر بين كل من الشركات الأمريكية والشركات البلجيكية، ولقد أجريت الدراسة على عينة من المراجعين الداخليين الرئيسيين بعشرة شركات مختلفة.

ومن أهم نتائج الدراسة أن المراجع الداخلي في الشركات في بلجيكا يحاول أن يلعب دوراً ريادياً في صياغة نظم إدارة المخاطر والرقابة عليها وأن مهنة المراجعة الداخلية في مرحلة انتقالية وتحتاج إلى زيادة إدراك المستويات الإدارية المختلفة لأهمية دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر، بينما في الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر رأى وتقييم المراجع الداخلي من المدخلات الهامة لنظم إدارة المخاطر الفعالة.

وترى الباحثة أن هذه الدراسة أشارت إلى أهمية الدور الذي يلعبه المراجعون الداخليون في إدارة المخاطر بكل من الشركات الأمريكية والبلجيكية، ومن ثم في حوكمة الشركات، وعلى ذلك فإن هذه الدراسة لها علاقة بموضوع البحث في معرفة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر وحوكمة الشركات، وبالتالي يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في التعرف على العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة فعالية المراجعة الداخلية والتعرف على دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر وحوكمة الشركات، كما تحاول الباحثة تطوير هذه الدراسة من خلال تناول دور المراجعين الداخليين في إدارة المخاطر بالبنوك التجارية وفقاً لمعايير المراجعة الداخلية الحديثة ومقررات لجنة بازل، وهو لم تتناوله هذه الدراسة

٥ - دراسة (د. زكريا عبده السيد، ٢٠٠٦) ^(٢)

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة استكشاف الوضع الحالي لمستوى إدراك المراجعين الداخليين المصريين لدورهم في إدارة المخاطر وتحملهم المسؤولية عنه في الممارسة المهنية الحالية من جهة، واستطلاع آرائهم حول محددات هذا الإدراك من جهة أخرى، وذلك باعتبارهم الفئة المسؤولة عن تقييم عمليات إدارة المخاطر بالشركة.

ومن أهم نتائج الدراسة ما يلي:

(^١) Sarens, G., & De Beelde, L., "Internal Auditor's Perception about Their Role in Risk Management: A Comparison between US and Belgian Companies", *Managerial Auditing Journal*, vol. 21, 2006, pp 63-80.

(^٢) د. زكريا عبده السيد، "محددات إدراك المراجعين الداخليين لمسؤوليتهم في إدارة المخاطر وأثرها على محتويات تقاريرهم"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني، ٢٠٠٦، ص ٦٣-١٠٥.

أ- أن مستوى تطبيق قواعد الحوكمة المعاصرة فيما يتعلق بالمراجعة الداخلية يختلف من شركة مصرية إلى أخرى.

ب- مستوى إدراك المراجعين الداخليين لمسئوليتهم في إدارة المخاطر يختلف أيضاً من شركة مصرية إلى أخرى.

ج- توجد علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين مستوى تطبيق قواعد الحوكمة المعاصرة ومستوى إدارة المراجعين الداخليين لمسئوليتهم في إدارة المخاطر.

وترى الباحثة أن هذه الدراسة توصلت إلى أن مستوى إدراك المراجعين الداخليين المصريين لدورهم في إدارة المخاطر يختلف من شركة مصرية إلى أخرى ، وأن هذه الدراسة لها علاقة بموضوع البحث في معرفة الوضع الحالي لمستوى إدراك المراجعين الداخليين لدورهم في إدارة المخاطر، وبالتالي يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في معرفة هذا الدور ، إلا أنه يمكن للباحثة تطوير هذه الدراسة من خلال تناول دور المراجعين الداخليين لدورهم في إدارة المخاطر بالبنوك التجارية، ودراسة العلاقة بين إدارة المخاطر والحوكمة في البنوك والمزايا التي تتحقق من تطبيق الحوكمة في البنوك، وهو ما لم تتناوله هذه الدراسة.

٦- دراسة (د. سوسن عبد الفتاح محمد، ٢٠٠٧)^(١)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد إجراءات الرقابة الداخلية للبنوك الإلكترونية المتعلقة بإجراءات البنك أو إجراءات العميل والتي غيرت من نوعية المخاطر المصرفية وذلك وفقاً للإطار المتكامل الصادر عن لجنة COSO وأيضاً الإجراءات التي فرضتها لجنة بازل. **ومن أهم نتائج الدراسة ما يلي:**

- أن تقرير COSO قد أحدث تحولات جذرية مهمة في توجه المراجعة نحو الرقابة الداخلية، كما غير بصورة شبه تامة من مدخل المراجعين للتعامل مع الرقابة الداخلية، وكان ذلك على مستوى المراجعة الداخلية والخارجية وخلق أدواراً جديدة للمراجع الداخلي. - أن هناك حاجة ملحة لبناء أدوات وعمليات خاصة تهدف إلى إدارة مخاطر التشغيل بالبنوك الإلكترونية.

وترى الباحثة أن هذه الدراسة تناولت تحديد إجراءات الرقابة الداخلية بالبنوك الإلكترونية و مفهوم البنوك الإلكترونية وطبيعتها وإدارة المخاطر المصرفية الإلكترونية وإجراءات الرقابة لهذه المخاطر وفقاً لتقرير COSO، وتوصلت إلى أن تقرير COSO قد أحدث تحولات جذرية مهمة في توجه المراجعة نحو الرقابة الداخلية، وبالتالي فإن هذه الدراسة لها علاقة بموضوع البحث في

(١) د. سوسن عبد الفتاح محمد، "الرقابة الداخلية لإدارة المخاطر بالبنوك الإلكترونية وفقاً للإطار المتكامل الصادر عن لجنة Coso"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الأول، المجلد الثاني ٢٠٠٧، ص ٧٩-١٦٥.

التعرف على تقرير لجنة COSO، وعلى ذلك يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في معرفة أثر تقرير لجنة COSO وتقرير لجنة بازل على الرقابة الداخلية، ألا أنه يمكن للباحثة تطوير هذه الدراسة من خلال تناول تعريف إدارة المخاطر والمراحل التي تمر بها وفقاً لتقرير لجنة COSO ودور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر بالبنوك التجارية وفقاً لمعايير المراجعة الداخلية الحديثة ومقررات لجنة بازل، وهو ما لم تتناوله هذه الدراسة.

٧- دراسة (د. نهال أحمد الجندي، ٢٠٠٨)^(١)

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة وضع آليات لتفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، والتي تعتبر أحد محاور الدور المستحدث للمراجعة الداخلية في ظل المستجدات البيئية خاصة منذ بدايات القرن الحادي والعشرين وزيادة الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات.

ولقد تناولت الدراسة المفاهيم المرتبطة بالدور المستحدث للمراجعة الداخلية وإسهامات المنظمات والجهات المهنية في تطوير المراجعة الداخلية وآليات تفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر.

ومن أهم نتائج الدراسة أن المراجعة الداخلية هي وظيفة تقويمية وموضوعية يتم إنشاؤها داخل الوحدات الاقتصادية لفحص وتقويم أنشطتها المختلفة، عن طريق توفير التحليل والتقييم والتوصيات والمشورة والمعلومات التي تتعلق بالرقابة على الأنشطة التي يتم فحصها، وبذلك فهي تساعد في تحقيق أهداف الوحدات الاقتصادية وحماية أصولها، وتضيف قيمة بتطبيق منهجية منظمة لتقويم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والحوكمة في الوحدات الاقتصادية محل المراجعة. وترى الباحثة أنه بالرغم من أن هذه الدراسة حاولت وضع آليات لتفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالوحدات الاقتصادية، إلا أنها أقتصرت على إرساء إطار نظري لتفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر دون النطرق إلى تطبيقه على المستوى العملي، ويمكن للباحثة أن تستفيد من هذه الدراسة في التعرف على الآليات المطلوبة لتفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، كما يمكن للباحثة أن تضيف على هذه الدراسة إجراء دراسة ميدانية على البنوك التجارية لاختبار الإطار النظري.

٨- دراسة (د. محمد عبد الفتاح محمد، ٢٠٠٨)^(٢)

(١) د. نهال أحمد الجندي، "تفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، كلية التجارة جامعة الأزهر، العدد الثالث- يوليو ٢٠٠٨، ص ٢٥٧-٢٩٠.

(٢) د. محمد عبد الفتاح محمد عبد الفتاح، "إطار مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، ديسمبر ٢٠٠٨، ص ٣٤٧-٤١٣.

هدفت هذه الدراسة إلى وضع منهج مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر كأداة هامة لإدارة المخاطر المصرفية في إطار تنفيذ متطلبات لجنة Basel II. وتناولت الدراسة أهمية المراجعة الداخلية في إطار الحوكمة بصفة عامة وفي إطار الحوكمة المصرفية بصفة خاصة، مع توضيح دور التكامل بين نموذج إدارة مخاطر المنشأة ونموذج الأداء المتوازن في تحقيق فعالية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في ضبط المخاطر المصرفية.

ومن أهم نتائج الدراسة ما يلي:

- إن التطبيق الفعال لإدارة المخاطر في منشآت الأعمال بصفة عامة وفي البنوك بصفة خاصة، يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في تحقيق الاستقرار والنمو وتحقيق العائد المتوقع.
- تقوم المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بدور رئيسي في تقييم إدارة المخاطر المصرفية من خلال التأكد من فعالية الخطة الموضوعية للتعامل مع المخاطر والتي تسهم في تحديدها وتقييمها وضبطها في إطار توازن الأهداف الاستراتيجية المنشودة في البنك.
- وترى الباحثة أنه بالرغم من أن هذه الدراسة حاولت وضع منهج مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية باستخدام التكامل بين نموذج إدارة مخاطر المنشأة ونموذج الأداء المتوازن، إلا أنها اقتصرت على وضع إطلوئى دون تطبيقه على المستوى العملى، كما أنها لم تتناول دور مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تطوير أداء المراجعة الداخلية يمكن للباحثة أن تستفيد من هذه الدراسة في معرفة التكامل بين نموذج إدارة مخاطر المنشأة ونموذج الأداء المتوازن ودوره في تطوير دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية يمكن للباحثة أن تضيف على هذه الدراسة تناول دور مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تطوير أداء المراجعة الداخلية مع إجراء دراسة ميدانية للتأكد من صحة نتائج الدراسة النظرية واختبار مدى تطبيق هذا الإطار على المستوى العملى

٩- دراسة (د. إيمان محمد سعد الدين، ٢٠٠٩)^(١)

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف الدور الاستراتيجي الذي يمكن أن يلعبه المراجع الداخلى في مواجهة المخاطر المتزايدة للائتمان المصرفى كأحد المسببات الجوهرية للأزمة المالية العالمية.

- ومن أهم نتائج الدراسة زيادة التوجه نحو قيام المراجع الداخلى بالمشاركة في إدارة مخاطر المنشأة، باعتباره شريكاً استراتيجياً للإدارة العليا وللجنة المراجعة، كما يمكنه مساعدتهم على مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية وبخاصة بعد فشل مراقبى الحسابات في التنبؤ بالأزمة وتفاقم آثارها الداخلية في إدارة المخاطر وفعالية الرقابة الداخلية.
- وترى الباحثة أن هذه الدراسة تناولت المسببات الرئيسية للأزمة المالية العالمية وأهم التداعيات المحاسبية التي نتجت عنها، وركزت على تفعيل دور المراجع الداخلى للحد من

(٢) د. إيمان محمد سعد الدين، "تفعيل الدور الاستراتيجي للمراجع الداخلى للحد من مخاطر الائتمان المصرفى في ظل الأزمة المالية العالمية- دراسة ميدانية في البنوك التجارية"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد (٧٤) الجزء الأول، ٢٠٠٩، ص ١٤٥- ١٨٠.

مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية فقط، وعلى ذلك يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في معرفة دور المراجع الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي، ألا أنه يمكن للباحثة أن تضيف على هذه الدراسة تناول باقي أنواع المخاطر المصرفية التي تتعرض لها البنوك التجارية مثل المخاطر السوقية، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر تقلبات أسعار الصرف، والمراحل التي تمر بها إدارة هذه المخاطر وطرق التعامل معها، وهو ما لم تتناوله هذه الدراسة.

١٠- دراسة (أشرف فتحى عمر على، ٢٠١١) ^(١)

هدفت هذه الدراسة إلى وضع إطار مقترح يقوم على المبادئ الأساسية التي أصدرتها المؤسسات الدولية لرفع كفاءة المراجعة الداخلية بالبنوك وذلك لتقليل المخاطر المصرفية.

ومن أهم نتائج الدراسة ما يلي:

- أن هناك توافقاً بين نظام المراجعة الداخلية المطبق في الواقع العملي وبين نظام المراجعة الداخلية وفقاً لمعايير المؤسسات الدولية ممثلة في مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية من حيث الأهداف والمكونات.

- أن نجاح نظام المراجعة الداخلية بالبنوك يعتمد على التحديث المستمر لهذا النظام بما يتوافق مع المتغيرات المصرفية وما يستجد من مخاطر مصاحبة لهذه المتغيرات، كما يعتمد نجاح نظام المراجعة الداخلية على وجود نظام معلومات كافى وشامل يغطي كافة العمليات المصرفية.

وترى الباحثة أن هذه الدراسة تناولت المبادئ الأساسية التي أصدرتها المؤسسات الدولية لرفع كفاءة المراجعة الداخلية للبنوك، وبالتالي يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في معرفة هذه المبادئ التي تؤدي إلى رفع كفاءة دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية بالبنوك، إلا أنه يمكن للباحثة أن تضيف على هذه الدراسة كيفية تطوير دور المراجعة الداخلية في البنوك التجارية لتصبح مراجعة داخلية مبنية على المخاطر تعمل كأداة لضبط المخاطر المصرفية وذلك من خلال تحقيق التكامل بين مدخل القيمة الاقتصادية المضافة ونموذج الأداء المتوازن في تطوير دور المراجع الداخلي، الأمر الذي يجعل المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر أداة فعالة تساهم في تحقيق الإدارة الاستراتيجية للمخاطر المصرفية بالبنوك التجارية، وهو ما لم تتناوله هذه الدراسة.

(١) أشرف فتحى عمر على، "إطار مقترح لرفع كفاءة المراجعة الداخلية للمخاطر المصرفية طبقاً لمعايير تقييم المؤسسات الدولية- دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنوفية، ٢٠١١، ص ١٦٢-١.

ومن استعراض الدراسات السابقة في مجال المراجعة الداخلية وعلاقتها بإدارة المخاطر يمكن للباحثة استنتاج ما يلي:

- اتفقت معظم الدراسات على أن نطاق عمل المراجعة الداخلية قد اتسع بشكل كبير، وأن مهام المراجع الداخلي قد زادت تبعاً لذلك بحيث تضمنت مهاماً إضافية مما يحتم إعادة النظر في مسؤوليات المراجع الداخلي.
 - اتفقت الدراسات السابقة على أهمية بحث دور المراجعة الداخلية في تحسين فعالية إدارة المخاطر ونظم الرقابة والحوكمة، وبالتالي ركزت بعض الدراسات على دورها المستحدث في إدارة العناصر الثلاثة بصفة عامة، أما البعض الآخر فقد ركزت على دورها في تفعيل أحد العناصر فقط دون غيرها . وقد لاحظت الباحثة أن هناك دراسات تناولت دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالشركات - مثل دراسة Sarens & Beelde، ودراسة د. ذكريا عبده السيد - ولم تتطرق إلى البنوك، أما الدراسات التي تناولت دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالبنوك فإنها ركزت على مخاطر الائتمان فقط دون غيرها من باقي أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك - مثل دراسة د. إيمان محمد سعد الدين - ، وبذلك يمكن القول بأن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت دورها في إدارة المخاطر المصرفية بالبنوك التجارية وفقاً لمعايير المراجعة الداخلية الحديثة ومقررات لجنة بازل، وأن الباحثة سوف تضيف إلى تلك الدراسات التي تناولت مشكلة البحث حسبما تم عرضه عقب كل دراسة.
- ثانياً: دراسات تتعلق باستخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة، ونموذج الأداء المتوازن في تقويم أداء وظيفة المراجعة الداخلية:

وتقسمها الباحثة على النحو التالي:

- ١- الدراسات التي تمت في مجال مدخل القيمة الاقتصادية المضافة لوظيفة المراجعة الداخلية.
- ٢- الدراسات التي تمت في مجال نموذج الأداء المتوازن لإدارة المراجعة الداخلية.

وفيما يلي عرض لبعض أهم هذه الدراسات:

- ١- الدراسات التي تمت في مجال مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في وظيفة المراجعة الداخلية ترى الباحثة أن الدراسات التالية لها علاقة بموضوع البحث في أنها تناولت دور مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقويم أداء المراجعة الداخلية.

١/١ دراسة (Flesher & Jeffrey, 2000) ^(١)

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح كيفية إضافة قيمة حقيقية للمنشأة من خلال خدمات

المراجعة الداخلية، حيث قام معدو الدراسة بتوزيع استبيان على عينتين الأولى مكونة من ٧٧ مراجع داخلي والثانية مكونة من ٦٤ محاسباً إدارياً.

ومن أهم نتائج الدراسة ما يلي:

(¹) Flesher, D.L. & S.Z. Jeffrey, "Management Accountants Express a Desire for Change in the Functioning of Internal Auditing", **Managerial Auditing Journal**, vol. 15, ISS. 7, 2000, pp.331-336.

- يجب أن يتزود المراجعون الداخلين بمجموعة من المهارات التخصصية بالإضافة إلى مهاراتهم الأساسية في المحاسبة والمراجعة حتى يتمكنوا من المساهمة الفعالة في إضافة قيمة للمنشأة، وذلك من خلال مساهمتهم في تحسين قدرات المستويات الإدارية المختلفة على اتخاذ القرارات الملائمة وتقديم الاستشارات الفنية المناسبة للإدارات التنفيذية والتشغيلية بالمنشأة لرفع كفاءة أدائهم.

- أن إنتهاج إدارة المراجعة الداخلية لمدخل القيمة المضافة في عملها يتطلب ضرورة مشاركة المراجع الداخلي في تخطيط وإدارة وتنفيذ البرامج التدريبية لمختلف المستويات الإدارية بالمنشأة وذلك للتغلب على مواطن الضعف والقصور من ناحية، والارتقاء بمستوى الأداء الإداري من ناحية أخرى.

وترى الباحثة أن هذه الدراسة لها علاقة بموضوع البحث في أنها تناولت كيفية قيام المراجع الداخلي في إضافة قيمة للمنشأة، واقتصرت هذه الدراسة على تناول هذا الدور، وبالتالي يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في معرفة دور المراجعة الداخلية في كيفية إضافة قيمة حقيقية للمنشأة، كما يمكن للباحثة أن تطور هذه الدراسة من خلال تناول دور مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقويم أداء المراجعة الداخلية، والطرق والمداخل التي تمكن المراجعة الداخلية من إضافة القيمة الاقتصادية، وهو ما لم تتناوله هذه الدراسة.

2/1 دراسة (د. هالة الخولى، ٢٠٠٠)^(١)

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح التأصيل العلمي لمقياس القيمة الاقتصادية المضافة من الناحية المحاسبية وإبراز أهميته في قياس وتقويم الأداء المالي لمنشآت الأعمال. ومن أهم نتائج الدراسة أن مقياس القيمة الاقتصادية المضافة للإدارة المالية يعد أحد الأدوات الإدارية التي يمكن أن تساعد الإدارة في إغراض اتخاذ القرارات التشغيلية والاستثمارية، وفي أغراض التخطيط الاستراتيجي، وكأساس لنظام الحوافز الذي يجعل المديرين يتصرفون كأنهم ملاك المنشأة.

وترى الباحثة أن هذه الدراسة ركزت على تقويم الأداء المالي في منشآت الأعمال، وبالتالي يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في التعرف على مدخل القيمة الاقتصادية المضافة ودوره في تقويم الأداء المالي، كما يمكن للباحثة أن تطور هذه الدراسة من خلال استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقويم أداء إدارة المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية، وهو ما لم تتناوله هذه الدراسة.

(١) د. هالة الخولى، "دراسة تحليلية انتقادية لمقاييس القيمة الاقتصادية المضافة كأحد الاتجاهات الحديثة في مجال قياس وتقييم الأداء في منشآت الأعمال"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد ٥٦، ٢٠٠٠، ص ٩٩-١٣٩.

٣/١ - دراسة (Cashell & George, 2002) ^(١)

ركزت الدراسة على تحديد طرق ممارسة مهنة المراجعة الداخلية والتي يمكن من خلالها إضافة قيمة للمنشأة بالإضافة إلى تحديد مقاييس القيمة المضافة التي يمكن من خلالها قياس وتحديد القيمة المضافة الناتجة عن ممارسة إدارة المراجعة الداخلية لأنشطتها وتقديم خدماتها ومن أهم نتائج الدراسة ما يلي:

- أن طرق إضافة قيمة حقيقية للمنشأة من خلال مزولة المراجعة الداخلية، وفقاً لمدخل القيمة المضافة، تنوعت واشتملت على كل من : تقديم التوصيات والاستشارات الفنية المناسبة ، استخدام التطورات التقنية الحديثة لتخفيض تكاليف إدارة المراجعة الداخلية، استبعاد أنشطة المراجعة الداخلية التي لا تحقق قيمة حقيقية للمنشأة.
- أن مقاييس الأداء المستخدمة في تقويم القيمة المضافة والمقدمة من قبل المراجعين الداخليين تمثلت في درجة رضا إدارة المنشأة عن جهود المراجعين الداخليين، ودرجة رضا العاملين بالمنشأة الخاضعين للمراجعة الداخلية، والأرباح المتوقعة نتيجة تطبيق توصيات المراجعين الداخليين.

وترى الباحثة أن هذه الدراسة تناولت تحليل اتجاهات المراجعين الداخليين في التحول إلى مدخل القيمة المضافة بالإضافة إلى تحديد طرق إضافة القيمة للمنشأة، وبالتالي يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في معرفة كيفية قيام المراجعة الداخلية : بإضافة قيمة للمنشأة، إلا أنها لم تشر إلى المحاور التي يقوم عليها مدخل القيمة الاقتصادية المضافة لوظيفة المراجعة الداخلية، وهو ما سوف تضيفه الباحثة على هذه الدراسة.

٤/١ - دراسة (تهانى سامى محمد أحمد، ٢٠٠٥) ^(٢)

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين مقاييس الأداء وهدف تحقيق القيمة لحمة الأسهم، والتعرف على مقياس القيمة الاقتصادية المضافة ودراسة كيفية حسابه وإبراز أهميته في قياس وتقويم الأداء في منشآت الأعمال.

ومن أهم نتائج الدراسة أن مقياس القيمة الاقتصادية المضافة يعتبر أكثر مقاييس القيمة انتشاراً، كما أنه يتفوق على المقاييس المحاسبية المتعارف عليها مثل الربح المحاسبى ومعدل العائد على الأصول والدخل المتبقى وربحية السهم في تفسير التغيرات في مقياس القيمة السوقية المضافة.

(¹) Cashell, J.D., & George, R.A., "An Examination of Internal Auditor's Emphasis on Value – Added Services", **Internal Auditing**, Vol. 17, Iss. 5, (Sep. / Oct.), 2002, pp. 19-31.

(٢) أ. تهانى سامى محمد أحمد، "دراسة تحليلية للجوانب المحاسبية لمقياس القيمة الاقتصادية المضافة كأداة لتقييم الأداء - دراسة ميدانية على منشآت الأعمال المصرية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥ ص ١ - ١٦٢.

وترى الباحثة أن هذه الدراسة اقتصر على استخدام مقياس القيمة الاقتصادية المضافة في تقويم الأداء المالي في منشآت الأعمال، وبالتالي يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في التعرف على مقياس القيمة الاقتصادية المضافة ودراسة كيفية حسابه وأهميته في تقويم الأداء في البنوك، ولكن يمكن للباحثة أن تطور هذه الدراسة من خلال تناول أهمية استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تطوير أداء المراجعة الداخلية بالبنوك، والعلاقة بين المراجعة الداخلية ومدخل القيمة الاقتصادية المضافة، وهو ما سوف تضيفه الباحثة على هذه الدراسة.

٥/١ - دراسة (أميرة مهدى حسنين عبد الرحمن، ٢٠٠٦) (١)

هدفت هذه الدراسة إلى إجراء دراسة تحليلية للتعرف على الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية والتي تعمل على تطوير فاعليتها وفقاً لمدخل إضافة القيمة، وذلك من خلال التعرف على المقومات الأساسية والطرق والمجالات التي تمكن المراجع الداخلي من إضافة قيمة للأطراف المستفيدة في ظل الاتجاهات الحديثة.

ومن أهم نتائج الدراسة ما يلي:

- تزايدت أهمية إضافة القيمة من خلال عملية المراجعة الداخلية بالمنشآت في ضوء زيادة حدة المنافسة وظهور العديد من التحديات التي دفعت تلك المنشآت لتعظيم الاستفادة من كافة الموارد المتاحة لديها ومن أهمها أعمال المراجعة الداخلية.
- هناك العديد من الطرق التي يمكن أن يتبعها المراجع الداخلي ومن ثم يضيف قيمة للأطراف المستفيدة والتي من أهمها تخفيض التكاليف، وتوافر الخبرة الواسعة، والتركيز على مخاطر الأعمال، وتقديم توصيات إضافة القيمة.

وترى الباحثة أن هذه الدراسة اقتصر على تناول دور المنظمات المهنية في تطوير فعالية المراجعة الداخلية ومجالات إضافة القيمة للأطراف المستفيدة من خدمات المراجعة الداخلية، وبالتالي يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في معرفة هذا الدور الذي تلعبه المنظمات المهنية في تطور فعالية المراجعة الداخلية، إلا أنه يمكن للباحثة أن تضيف على هذه الدراسة أهمية دور مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تطوير أداء المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية، والطرق والمداخل التي تمكن المراجعة الداخلية من إضافة القيمة الاقتصادية، وهو ما لم تتناوله هذه الدراسة.

٦/١ - دراسة (د. مصطفى راشد العبادي، ٢٠٠٧) (٢)

(١) أ. أميرة مهدى حسنين عبد الرحمن، "تطوير فاعلية المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة للأطراف المستفيدة في ظل الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية- دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة بالسويس، جامعة قناة السويس، ٢٠٠٦، ص ١-١٥٢.

(٢) د. مصطفى راشد العبادي، "دور المراجع الداخلي في إضافة القيمة وتفعيل تطبيق حوكمة الشركات- دراسة اختبارية على شركات المساهمة المصرية والسعودية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الأول، المجلد الأول، ٢٠٠٧، ص ١٠٥-١٥٥.

هدفت الدراسة إلى تحديد دور المراجع الداخلي في إضافة قيمة حقيقية للمنشأة وتفعيل تطبيق حوكمة الشركات.

ومن أهم نتائج الدراسة أن إدارات المراجعة الداخلية في كل من مصر والسعودية قد بدأت في تبني بعض المداخل والفلسفات الحديثة في ممارستها لعملها بما يزيد من إضافة القيمة وتحسين العمليات مثل السلوك الإيجابي، والمشاركة في التعامل مع الأطراف المستفيدة من خدمات المراجعة والخاضع أعمالها للمراجعة الداخلية أيضاً، والأساليب العلمية والتقنية الحديثة في ممارسة أنشطة المراجعة الداخلية، والتعلم والتدريب المستمر لفريق المراجعة الداخلية. وتري الباحثة أن هذه الدراسة تناولت دور المراجع الداخلي في إضافة قيمة حقيقية للمنشأة وذلك من خلال تحديد مدى تطور وظيفة المراجعة الداخلية وتحديد مدى توافر المقومات الواجب توافره لإدارة المراجعة الداخلية لإضافة القيمة، بالإضافة إلى تحديد دور المراجع الداخلي في تفعيل تطبيق حوكمة الشركات وذلك من خلال تحديد دوره في كل من تأكيد وتفعيل نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر التي تواجهها المنشأة، وبالتالي يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في معرفة دور المراجعة الداخلية في إضافة قيمة للمنشأة ودورها في تقييم فعالية إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة، إلا أنها لا تتعرض إلى أهمية استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تحسين وتطوير أداء المراجعة الداخلية باعتبار أن هذا المدخل يمثل مقياساً للأداء يرتبط بصورة مباشرة بعملية خلق الثروة لحملة الأسهم، وهو ما سوف تضيفه الباحثة على هذه الدراسة.

٧/١ دراسة (د. حنان جابر حسن، ٢٠١٢)^(١)

هدفت هذه الدراسة إلى وضع إطار للتكامل بين مدخل القيمة المضافة والتقييم المتوازن للأداء بهدف تعزيز الدور الاستراتيجي للمراجعة الداخلية في تقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة مخاطر الأعمال للمنشآت مع إجراء دراسة ميدانية على قطاع الأسمنت في جمهورية مصر العربية.

ومن أهم نتائج الدراسة أن تطوير المراجعة الداخلية من خلال تطبيق الإطار المقترح المتكامل لمدخل التقييم المتوازن للأداء والقيمة المضافة من شأنه الارتقاء بمستوى أداء وظيفة المراجعة الداخلية لكي تستطيع القيام بدورها في تقييم وتحسين فعالية إدارة مخاطر الأعمال لشركات الأسمنت المصرية.

(٢) د. حنان جابر حسن، "التكامل بين مدخل القيمة المضافة ومدخل التقييم المتوازن للأداء لتعزيز الدور الاستراتيجي للمراجعة الداخلية في تحسين عملية إدارة مخاطر أعمال المنشآت: دراسة ميدانية على قطاع الأسمنت في جمهورية مصر العربية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول - يناير، ٢٠١٢، ص ٥٩٣-٦٥٨.

وترى الباحثة أن هذه الدراسة ركزت على تطوير دور المراجعة الداخلية في قطاع الأسمنت، ولكن يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في معرفة التكامل بين مدخل القيمة المضافة ومدخل التقويم المتوازن للأداء ودوره في تطوير أداء المراجعة الداخلية، وذلك لمحاولة تطويره بحيث يمكن الاستفادة منه في التطبيق على المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية وذلك عن طريق استخدام التكامل بين مدخل القيمة الاقتصادية المضافة ونموذج الأداء المتوازن للحد من المخاطر المصرفية التي تتعرض لها البنوك التجارية.

٢ - الدراسات التي تمت في مجال نموذج الأداء المتوازن لإدارة المراجعة الداخلية:

ترى الباحثة أن الدراسات التالية لها علاقة بموضوع البحث في أنها تناولت دور نموذج الأداء المتوازن في تقويم أداء المراجعة الداخلية.

١/٢ - دراسة (Melville, 2003) ^(١)

هدفت الدراسة إلى تحليل دور المراجعة الداخلية، في إدارة استراتيجية المنشأة، وبوجه خاص حينما يتم تقويم أداء إدارة المراجعة الداخلية، وفقاً لنموذج الأداء المتوازن. اعتمدت الدراسة على استخدام أسلوب الاستقصاء على عينة مكونة من ١٧٨ مراجعاً داخلياً وقد تناولت قائمة الاستقصاء الموجهة إلى مفردات العينة استطلاع آراء المراجعين الداخليين فيما يتعلق باتجاهاتهم واتجاهات منشاتهم وذلك بالنسبة لاستخدام نموذج الأداء المتوازن في تقويم أداء إدارة المراجعة الداخلية وعلاقة ذلك بالاستراتيجية العامة للمنشأة. ومن أهم نتائج الدراسة أن هناك اتفاقاً بين آراء مفردات العينة على أهمية استخدام نموذج الأداء المتوازن في تقويم أداء إدارات المراجعة الداخلية، وعلى أهمية دور ذلك النموذج في نجاح مفهوم حوكمة الشركات، وكذلك فعالية الرقابة على منشآت الأعمال بوجه عام. وترى الباحثة أن هذه الدراسة ركزت على تناول أهمية استخدام نموذج الأداء المتوازن في تقويم أداء إدارات المراجعة الداخلية بمنشآت الأعمال، وبالتالي يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في معرفة دور نموذج الأداء المتوازن في تقويم أداء المراجعة الداخلية، كما يمكن للباحثة أن تضيف على هذه الدراسة تناول خصائص نموذج الأداء المتوازن الجيد لإدارة المراجعة الداخلية بالبنوك، وتناول محددات نجاح نموذج الأداء المتوازن لإدارة المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية، وهو ما لم تتناوله هذه الدراسة.

٢/٢ دراسة (Bryant, et al., 2004) ^(٢)

^(١) Melville, R., the Contribution Internal Auditors Make to Strategic Management, **International Journal of Auditing**, vol., 7, Iss, 3. (Nov.), 2003, pp. 209-215. available at: www.ingentaconnect.com. Retrieved at Apr, 2, 2011.

^(٢) Bryant, L., et al., "Managing Value Creation Within the Firm; An Examination of Multiple Performance Measures", **Journal of Management Accounting**

هدفت الدراسة إلى دراسة نموذج الأداء المتوازن وقدرته على توفير المعلومات اللازمة للحكم على عملية إضافة قيمة للمنشأة.

ومن أهم نتائج الدراسة ما يلي:

- أن استخدام نموذج الأداء المتوازن في تقييم الأداء بوجه عام يعمل على توفير معلومات مفيدة عن القيمة التي تمت إضافتها إلى المنشأة، سواء فيما يتعلق بمحور التقييم المالي أو محور رضا العملاء، أو محور تطوير الأداء التشغيلي، أو محور نمو وتعلم العاملين بالمنشأة، ودرجة رضائهم الوظيفي.
- أن التطبيق الناجح لنموذج الأداء المتوازن يعتمد على سلامة فهم العلاقات القائمة بين كل من مقاييس الأداء المالية وغير المالية.

وترى الباحثة أن هذه الدراسة لها علاقة بموضوع البحث حيث أنها تناولت دور نموذج الأداء المتوازن في تقييم الأداء وذلك من خلال عرض محاور الأداء المتوازن وخطوات تطبيق نموذج الأداء المتوازن ودوره في إضافة قيمة للمنشأة، وبالتالي **يمكن الاستفادة من هذه الدراسة** في معرفة دور نموذج الأداء المتوازن في تقييم الأداء وأبعاده وخطوات تطبيقه، ولكن هذه الدراسة لم تتناول دور نموذج الأداء المتوازن في تقييم أداء المراجعة الداخلية، وبالتالي **سوف تضيف الباحثة على هذه الدراسة** تناول أبعاد نموذج الأداء المتوازن ودوره في تطوير أداء المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية، وتناول محددات نجاح هذا النموذج.

٣/٢ دراسة (د. علاء محمد البتانوني، ٢٠٠٥) ^(١)

هدفت الدراسة إلى دراسة كيفية استخدام مدخل نمذجة الأعمال في تفعيل استخدام مقياس الأداء المتوازن في البنوك التجارية العاملة في بيئة الأعمال المصرية.

ومن أهم نتائج الدراسة أن تفعيل استخدام مقياس الأداء المتوازن في البنوك التجارية فإن الأمر يتطلب ضرورة تطبيقه من خلال إطار منهجي يعتمد على عدد من الخطوات تساعد في التغلب على أوجه القصور التي تعاني منها أنظمة تقييم الأداء التقليدية وذلك من خلال استخدام مدخل نمذجة الأعمال من منظور استراتيجي حيث يؤدي إلى تحسين إدارة وقياس أداء البنوك مما يساعد على تحقيق أهدافها ودعم قدراتها التنافسية.

وترى الباحثة أن هذه الدراسة تناولت عرض وتحليل مدخل نمذجة الأعمال ودوره في اختيار مقاييس الأداء للتغلب على أوجه قصور الأنظمة التقليدية لقياس وتقييم الأداء، ومحاولة وضع إطار مقترح يساعد على تحسين إدارة وقياس الأداء في البنوك التجارية العاملة في بيئة الأعمال المصرية، وبالتالي **يمكن الاستفادة من هذه الدراسة** في معرفة كيفية تفعيل استخدام

Research, vol. 16, Iss. I, 2004, pp. 107-131, available at: www.scitation.aip.org/jamr, Retrieved at Apr, 2, 2011.

(٢) د. علاء محمد البتانوني "إطار مقترح لتفعيل استخدام القياس المتوازن للأداء في البنوك التجارية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، ٢٠٠٥، ص ١٥١-١٩٠.

نموذج الأداء المتوازن في البنوك التجارية، إلا أنها لم تشر إلى كيفية استخدام نموذج الأداء المتوازن في تقويم أداء المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية، وبالتالي سوف تضيف الباحثة على هذه الدراسة تناول أبعاد نموذج الأداء المتوازن لإدارة المراجعة الداخلية بالبنوك وتناول الخصائص التي يتميز بها نموذج الأداء المتوازن الجيد لإدارة المراجعة الداخلية حيث يعمل هذا النموذج على ترجمة إستراتيجية المراجعة الداخلية إلى مجموعة متوازنة ومتوافقة من مقاييس الأداء سواء المالية أو غير المالية.

٤/٢ - دراسة (د. خالد محمد عبد المنعم لبيب، ٢٠٠٦)^(١).

هدفت هذه الدراسة إلى القيام بدراسة تحليلية لطبيعة ونوعية أثر مدخل القيمة المضافة ونموذج التقويم المتوازن للأداء الاستراتيجي على كل من درجة كفاءة الأداء المهني للمراجع الداخلي، ومستوى مساهمة مهنة المراجعة الداخلية في مساعدة إدارات منشآت الأعمال على الالتزام بمقومات إطار حوكمة الشركات. ومن أهم نتائج الدراسة أن مدخل القيمة المضافة ونموذج التقويم المتوازن للأداء الاستراتيجي في مجال مهنة المراجعة الداخلية يمثلان ركيزتين يمكن الاعتماد عليهما في سبيل تحسين درجة التزام منشآت الأعمال بمقومات إطار حوكمة الشركات حيث يلعبان دوراً إيجابياً في مجال رفع درجة كفاءة الأداء المهني للمراجع الداخلي وتدعيم إطار الحوكمة.

وترى الباحثة أن هذه الدراسة اقتصرَت على تناول دور مدخل القيمة المضافة ونموذج الأداء المتوازن في رفع كفاءة وتطوير أداء المراجع الداخلي قطاع الأعمال المصري بصفة عامة، وبالتالي يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في معرفة التكامل بين مدخل القيمة المضافة ونموذج الأداء المتوازن وأثره على تطوير أداء المراجعة الداخلية، إلا أن الباحثة تضيف على هذه الدراسة تناول دور مدخل القيمة الاقتصادية المضافة ونموذج الأداء المتوازن في تطوير دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالبنوك التجارية وهو ما لم تتناوله هذه الدراسة.

(١) د. خالد محمد عبد المنعم لبيب، مرجع سبق ذكره، ص ٥٩ - ١٢٨.

٥/٢ دراسة (ريهام صلاح الدين محمد، ٢٠٠٨)^(١).

هدفت هذه الدراسة إلى تقويم أداء خدمات القطاع المصرفي باستخدام المقياس المتوازن للأداء، وذلك في سبيل رفع كفاءة الأداء وتطويره لمواكبة التطورات والتحديات التي أفرزتها العولمة الاقتصادية، والتي أثرت بشكل كبير على الصناعة المصرفية.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن تطبيق المقياس المتوازن للأداء من خلال النظر إلى الأهداف الاستراتيجية للمنشأة كمجموعة متكاملة يمكن الاعتماد عليها في قياس وتقويم متغيرات النجاح طويلة الأجل، وبما يضمن ربط المؤشرات المالية وغير المالية من جهة، وربطها بالأهداف من جهة أخرى يؤدي إلى تدعيم وتطوير الأساليب الحديثة لتقويم الأداء والتغلب على نقاط الضعف فيها، والوصول إلى المنافع المتوقعة منها.

وترى الباحثة أن هذه الدراسة تناولت عرض التحديات المعاصرة التي تواجه القطاع المصرفي وأساليب مواجهة هذه التحديات، وإجراء دراسة ميدانية لاستخدام نموذج المقياس المتوازن للأداء لتقويم خدمات البنوك العاملة في مصر، وبالتالي يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في معرفة دور نموذج الأداء المتوازن في تقويم أداء البنوك في ضوء التحديات المعاصرة، إلا أنها لم تتناول أهمية استخدام نموذج الأداء المتوازن في تقويم أداء إدارة المراجعة الداخلية في البنوك التجارية، لذلك يمكن للباحثة أن تضيف على هذه الدراسة تناول تقويم أداء إدارة المراجعة الداخلية داخل البنوك باستخدام التكامل بين القيمة الاقتصادية المضافة ونموذج الأداء المتوازن.

٦/٢ دراسة (عاطف محمود أحمد هليل، ٢٠٠٩)^(٢)

هدفت هذه الدراسة إلى إجراء دراسة تحليلية لأثر تطبيق نموذج تقييم الأداء المتوازن لإدارات المراجعة الداخلية في رفع درجة كفاءة وتطوير الأداء المهني للمراجع الداخلي، ومدى مساهمة إدارات منشآت الأعمال على الالتزام بمقومات إطار حوكمة الشركات.

ومن أهم نتائج الدراسة أن تطبيق نموذج تقييم الأداء المتوازن على مستوى إدارات المراجعة الداخلية بمنشآت الأعمال من شأنه بناء رؤية استراتيجية واضحة لإدارات المراجعة الداخلية بالاتساق مع رؤية واستراتيجيات تلك المنشآت نفسها، وتحسين قدرات إدارات المراجعة

(١) أ. ريهام صلاح الدين محمد، "استخدام المقياس المتوازن للأداء لتقويم خدمات القطاع المصرفي المصري- دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الأزهر بنات، ٢٠٠٨، ١-٢٥٣.

(٢) أ. عاطف محمود أحمد هليل، "مدخل مقترح لقياس وتقييم الأداء المتوازن للمراجعة الداخلية في ظل إطار حوكمة الشركات- مع دراسة ميدانية"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، ٢٠٠٩، ص ١-١٥١.

الداخلية على تطوير استراتيجياتها وإتاحة المعلومات التي من شأنها الحكم على مدى نجاحها في تحقيق أهدافها قصيرة وطويلة الأجل.

وترى الباحثة أن هذه الدراسة اقتصرَت على تقييم الأداء المتوازن للمراجعة الداخلية في منشآت الأعمال، وبالتالي يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في معرفة أثر استخدام نموذج الأداء المتوازن في تطوير أداء المراجعة الداخلي بصفة عامة وذلك لمحاولة تطبيقه على المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية بصفة خاصة، كما يمكن للباحثة أن تضيف على هذه الدراسة تناول الأهداف الإستراتيجية لإدارة المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية وربطها بالأبعاد الرئيسية لنموذج الأداء المتوازن (البعد المالي، والبعد العملي، والبعد العمليات الداخلية، والبعد التعلم والنمو) والتي تؤدي إلى زيادة القيمة الاقتصادية المضافة، وتتناول المتطلبات اللازمة لتوافرها لتطوير دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالبنوك التجارية.

٧/٢ دراسة (د. رضا إبراهيم صالح، ٢٠١١) ^(١)

هدفت هذه الدراسة إلى بحث أثر المنافسة وتكنولوجيا المعلومات على نظم قياس الأداء، ومدى فهم وإدراك العاملين بالبنوك التجارية المصرية، لمفهوم المقياس المتوازن للأداء ومعرفة أثر استخدامه في تطوير الأداء المالي الاستراتيجي في البنوك التجارية المصرية ومن أهم نتائج الدراسة أنه يمكن استخدام نموذج المقياس المتوازن للأداء ب أبعاده الأربعة معاً لتطوير الأداء المالي الاستراتيجي في البنوك التجارية المصرية.

وترى الباحثة أن هذه الدراسة اقتصرَت على دور نموذج الأداء المتوازن في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية وأهملت الأداء التشغيلي وبالتالي يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في معرفة أثر استخدام نموذج الاداء المتوازن في تطوير الأداء المالي الاستراتيجي للبنوك التجارية وذلك لمحاولة تطبيقه على إدارة المراجعة الداخلية داخل البنوك بصفة خاصة، كما يمكن للباحثة أن تضيف على هذه الدراسة تناول التكامل بين مدخل القيمة الاقتصادية المضافة ونموذج الأداء المتوازن في تطوير دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالبنوك التجارية وذلك للحد من المخاطر المصرفية التي تتعرض لها البنوك التجارية

(١) د. رضا إبراهيم صالح، "أثر استخدام المقياس المتوازن للأداء في تطوير الأداء المالي الاستراتيجي للبنوك التجارية المصرية في ظل المنافسة وتكنولوجيا المعلومات- دراسة نظرية وتطبيقية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ٢٠١١، ص ١٢٣-١٦٧.

ومن استعراض الدراسات السابقة فى مجال استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة، ونموذج الأداء المتوازن فى تقويم أداء وظيفة المراجعة الداخلية يمكن للباحثة استنتاج ما يلى:

- التكامل بين مدخل القيمة الاقتصادية المضافة ونموذج الأداء المتوازن على مستوى إدارة المراجعة الداخلية من شأنه العمل على زيادة كفاءة وفعالية كل منهما لصال ح المنشأة، حيث يقوم كل منهما بدور مكمل للآخر فى بناء رؤية إستراتيجية واضحة لإدارة المراجعة الداخلية بالاتساق مع رؤية وإستراتيجية المنشأة نفسها.
- معظم الدراسات السابقة تناولت مدخل القيمة المضافة ومدخل نموذج الأداء المتوازن وأثر كل منهما على رفع درجة كفاءة وتطوير الأداء المهنى للمراجع الداخلى وذلك بصورة منفردة، ولم تتطرق إلى محاولة تقويم الأثر الكلى لمنهجية الجمع بين مدخل القيمة الاقتصادية المضافة ونموذج الأداء المتوازن فى إطار متكامل على درجة كفاءة أداء المراجع الداخلى بالبنوك التجارية، وبذلك يمكن القول أن هنالك دراسات قليلة هى التى تناولت التكامل بين مدخل القيمة الاقتصادية المضافة ونموذج الأداء المتوازن فى تطوير دور المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية، وسوف تضيف الباحثة على الدراسات السابقة كما تم توضيحه عقب كل دراسة كما اتضح سالفاً

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من :

- ١ - تزايد المخاطر المصرفية التى تتعرض لها البنوك التجارية وتنوع تلك المخاطر وانتشارها بسرعة فى كافة أنشطة ووحدات البنوك التجارية، وما يترتب عليها من حدوث أزمات مصرفية تؤثر على الجهاز المصرفى بأكمله.
- ٢ - التأثير المباشر والقوى لمقررات لجنة بازل الثانية والتى ألزمت البنوك بضرورة أن تتبنى وضع مناهج ومعايير لقياس المخاطر المصرفية والإفصاح والتقرير عنها وضرورة الالتزام بقواعد الرقابة المصرفية الفعالة خاصة مع ظهور العديد من المشكلات والأزمات فى القطاع المصرفى مثل الفشل والتعثر المالى وعدم جدية الضمانات وأزمة السيولة.
- ٣ - صدور قانون Sarbanes- Oxely والذى أشار إلى ضرورة إلزام المراجعة الداخلية بالمنشآت بالتقييم المستمر لنظم الرقابة الداخلية، وإصدار تقارير عن فعاليتها، بهدف تجنب المخاطر النابعة من إمكانية اختراق هذه النظم.
- ٤ - أن تطوير دور المراجع الداخلى فى تقييم فعالية إدارة المخاطر المصرفية سوف يلفت نظر المسؤولين بهذه البنوك إلى مدى فائدة هذا الدور فى مواجهة الصعوبات والأزمات التى قد تتعرض لها البنوك التجارية نتيجة عدم تعامل الإدارة مع المخاطر والتى تعوق تحقيق أهداف البنك وتهدد استمراره فى ممارسة نشاطه.
- ٥ - أن تطوير دور المراجع الداخلى فى تقييم فعالية إدارة المخاطر سوف يزيد من إمكانية اعتماد المراجع الخارجى على عمل المراجع الداخلى وزيادة التعاون بينهما وذلك بغرض

الوصول إلى رأى سليم عن مدى عدالة القوائم المالية فى التعبير عن نتيجة النشاط والمركز المالى بالحصول على أدلة إثبات جديدة، تساعده أثناء ممارسته لعمله المهني.

هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسى للبحث فى اقتراح إطار لتطوير دور المراجعة الداخلى فى إدارة المخاطر بالبنوك التجارية من خلال التكامل بين مدخل القيمة الاقتصادية المضافة ونموذج الأداء المتوازن ويتحقق ذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- ١ - تحديد أنواع المخاطر المصرفية التى تتعرض لها البنوك التجارية وبيان ماهية وأهمية ومكونات إدارة المخاطر المصرفية.
- ٢ - دراسة وتحليل التطورات الحديثة فى ممارسة مهنة المراجعة الداخلية.
- ٣ - دراسة تأكيدات لجنة بازل على دور المراجعة الداخلية فى البنوك التجارية.
- ٤ - تحديد دور المراجعة الداخلية فى تفعيل إدارة المخاطر بالبنوك التجارية، ومدى توافقها مع معايير المراجعة الداخلية الدولية الصادرة عن مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة والتى تعتبر مرشدة لممارسة المهنة فى مختلف أنحاء العالم، وتحديد الأساليب التى يمكن أن يستخدمها المراجع الداخلى فى تقييم فعالية إدارة المخاطر.
- ٥ - تحديد دور مدخل القيمة الاقتصادية المضافة، ونموذج الأداء المتوازن فى تطوير دور المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية.
- ٦ - وضع إطار مقترح للتكامل بين مدخل القيمة الاقتصادية المضافة ونموذج الأداء المتوازن لتطوير دور المراجعة الداخلية فى إدارة المخاطر بالبنوك التجارية وذلك للحد من المخاطر المصرفية، واختباره ميدانياً.

فروض البحث:

يقوم البحث على اختبار الفروض التالية:

- ١ - البنوك التجارية فى حاجة ماسة إلى تطوير دور المراجع الداخلى فى ظل التطورات الحديثة فى المراجعة الداخلية.
- ٢ - توجد علاقة بين الإدارة الفعالة للمخاطر المصرفية وتطبيق الحوكمة فى البنوك التجارية.
- ٣ - يؤدى تطوير دور المراجع الداخلى فى ضوء المراجعة المبنية على المخاطر إلى تحقيق فعالية إدارة المخاطر المصرفية.
- ٤ - يساهم الإطار المقترح فى رفع درجة كفاءة وتطوير الأداء المهني للمراجع الداخلى فى إدارة المخاطر بالبنوك التجارية.

حدود البحث ونطاقه:

- ١ - تكون الدراسة مختصرة على دراسة المراجعة الداخلية فى إدارة المخاطر بالبنوك التجارية لذا لن يتم التعرض إلى البنوك المتخصصة بأنواعها، إلا فى حالة الاحتياج إلى ذلك.

٢ - لن يتم تناول معايير البنوك التجارية الإسلامية، إلا بالقدر الذى يخدم هدف البحث .
 ٣ - يقتصر البحث على دراسة كيفية قيام المراجع الداخلى بزيادة القيمة الاقتصادية المضافة بالبنوك التجارية، دون التعرض إلى كيفية حساب القيمة الاقتصادية المضافة إلا بالقدر الذى يخدم هدف البحث.

٤ - يقتصر البحث على دراسة الأبعاد الأربعة لنموذج الأداء المتوازن شائعة الاستخدام (البعد المالى- بعد العملاء- بعد العمليات الداخلية- بعد التعليم والنمو) دون التعرض للبعد البيئى الذى يؤثر ويتأثر بباقى الأبعاد إلا بالقدر الذى يخدم هدف البحث.

منهج وأسلوب البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث يتم الاعتماد على المناهج العلمية التالية والتي تساعد على اختبار الفروض:

- ١ - **المنهج الاستقرائى** : حيث يتم استقراء جوانب المشكلة محل الدراسة، واستعراض الدراسات السابقة اعتماداً على الكتب العلمية والمقالات والأبحاث المنشورة والدوريات المختلفة المتعلقة بموضوع البحث سواء كانت باللغة العربية أو الأجنبية.
- ٢ - **المنهج الاستنباطى**: وذلك لوضع الإطار المقترح، من خلال إجراء دراسة ميدانية عن طريق تصميم قائمة استقصاء يتم توزيعها على مديرى إدارات المر اجعة الداخلية، والمراجعين بإدارات المراجعة الداخلية، ومديرى وأعضاء إدارة المخاطر بالبنوك التجارية العاملة فى مصر والخاضعة لإشراف البنك المركزى المصرى سواء العامة منها أو الخاصة.

وعلى ذلك فالبحث يقوم على أسلوبى الدراسة النظرية والميدانية اختباراً لفروضها وتحقيقاً لأهدافه.

خطة البحث:

لمعالجة مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه سوف تتناول الباحثة موضوع البحث من خلال الفصول التالية:

الفصل الأول: المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل إدارة المخاطر بالبنوك التجارية

المبحث الأول: المراجعة الداخلية بين الاتجاهين التقليدي والحديث.

المبحث الثاني : إدارة المخاطر بالبنوك التجارية في ضوء مقررات لجنة بازل وحوكمة الشركات.

المبحث الثالث : العلاقة بين المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وتفعيل إدارة المخاطر بالبنوك التجارية.

الفصل الثاني: الإطار العام لمدخل القيمة الاقتصادية المضافة ونموذج الأداء المتوازن ودورها في تقويم الأداء

المبحث الأول: مدخل القيمة الاقتصادية المضافة ودوره في تقويم الأداء.

المبحث الثاني : نم وذج الأداء المتوازن ودوره في تقو يم الأداء في ضوء المتغيرات المعاصرة.

الفصل الثالث: التكامل بين القيمة الاقتصادية المضافة ونموذج الأداء المتوازن كمدخل لتطوير دور المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية.

المبحث الأول : التكامل بين مدخل القيمة الاقتصادية المضافة ونموذج الأداء المتوازن ودوره في تطوير أداء المراجعة الداخلية.

المبحث الثاني: الإطار المقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالبنوك التجارية.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية.

نتائج وتوصيات البحث.